



CPS

المعايير الأساسية للجودة
النيابة العامة الملكية
مارس 2010

المعايير الأساسية للجودة
النيابة العامة الملكية
مارس 2010

تمهيد

النيابة العامة الملكية (CPS) هي المسئول الرئيسي عن خدمات النيابة العامة في إنجلترا وويلز. في يناير 2010، اندمجت مع مكتب نيابة الإيرادات والجمارك (RCPO). ويرأس المكتب مدير النيابة العامة (DPP) الذي يرأس أيضًا مكتب نيابة الإيرادات والجمارك. يمارس مدير النيابة العامة مهامه بصورة مستقلة، ويخضع لإشراف النائب العام الذي يعد المسئول أمام البرلمان عن أعمال النيابة العامة.

وفق هذه المعايير، يستخدم مصطلح *وكلاء النيابة* لوصف أعضاء النيابة العامة الذين يشار إليهم باعتبارهم أعضاء النيابة الملكية؛ أعضاء النيابة الذين هم أعضاء في مكتب نيابة الإيرادات والجمارك؛ أعضاء النيابة المساعدون الذين يتم تعيينهم بموجب القسم 7 من قانون الجرائم لعام 1985 والذين يمارسون سلطاتهم وفقًا للتعليمات الصادرة عن مدير النيابة العامة؛ وأعضاء مكتب الإيرادات والجمارك الآخرين الذين يعينهم مدير النيابة العامة بصفته مدير مكتب الإيرادات والجمارك بموجب القسم 39 من قانون المفوضين للإيرادات والجمارك لعام 2005. ونحن نستخدم مصطلح *محام* لوصف المدعين ومحامي المحاكم العليا أو المحامين المستقلين الذين يترافعون في القضايا في المحكمة نيابة عنا.

ويدعم أعضاء النيابة العامة فريق من مساعدي المحامين الذين ينفذون الكثير من العمل المطلوب لتنفيذ قراراتهم، وموظفين إداريين والذين يؤدون مهام مثل متابعة سير القضايا، والاتصال مع الهيئات الأخرى، ومطابقة المواد الواردة مع ملفات القضية ونسخ وإرسال الوثائق.

ووفق هذه المعايير، يستخدم مصطلح *الشرطة* أو *المحققون الآخرون* لوصف أعضاء كافة هيئات التحقيق، بما في ذلك هيئة الجريمة المنظمة الخطرة وهيئة الحدود في المملكة المتحدة، الذين يقومون بإعداد القضايا وتقديمها إلى النيابة العامة.

وتعد الشرطة والمحققون الآخرون مسئولون عن إجراء التحقيقات في الادعاء باحتمال ارتكاب جريمة. ففي الحالات الأكثر خطورة أو تعقيدًا، يقرر أعضاء النيابة ما إذا كان ينبغي اتهام شخص بارتكاب جريمة، وإذا كان الأمر كذلك، فما هي تلك الجريمة. وفي حالات أخرى، قد تقوم الشرطة بتوجيه اتهام أو استدعاء أحد المشتبه فيهم، ولكن النيابة العامة هي المسئولة عن البت في ما إذا كان ينبغي مواصلة القضية أم لا. وعلى الرغم من أن النيابة العامة تعمل بشكل وثيق مع الشرطة والمحققين الآخرين، إلا أنها مستقلة بذاتها. فاستقلال النيابة العامة له أهمية دستورية.

يتعين أن يتسم أعضاء النيابة العامة بالعدالة والاستقلالية والموضوعية. ويجب ألا يسمحوا لأي وجهات نظر شخصية حول الأصل العرقي أو الأصل القومي أو الجنس أو الإعاقة أو السن أو الدين أو المعتقد أو الآراء السياسية، أو التوجه الجنسي، أو الهوية الجنسية للمشتبه به، المدعى عليه، المجني عليه أو الشاهد بالتأثير على قراراتهم أو إجراءاتهم. ويجب أن يتخذوا الرعاية الواجبة للالتزام القانوني للهيئات العامة لتعزيز المساواة بين العرق، والعجز، والمساواة بين الجنسين عند اتخاذ قرارات النيابة العامة.

كما يستخدم مصطلح "المشتبه به"، وفقًا لهذه المعايير، لوصف الشخص الذي لم يصبح بعد المتهم في الدعوى الجنائية الرسمية؛ بينما يستخدم مصطلح "المدعى عليه" لوصف الشخص الذي تم اتهامه أو استدعائه، ويستخدم مصطلح "المدنّب" لوصف الشخص الذي اعترف بذنبه لضابط الشرطة أو غيره من المحققين أو أعضاء النيابة، أو الذي تمت إدانته في المحكمة.

يعد كتيب المعايير الأساسية للجودة أحد وثيقتين أساسيتين تم نشرهما ومتاحين للجمهور، إحداهما تشرح غرض النيابة العامة وعملها. بينما تمثل الثانية قانون النيابة الملكية. ويتم إصدار القواعد من قبل القانون فقط. ونتيح الوثيقتان معًا للجمهور الفرصة لمعرفة ما تفعله النيابة؛ وكيف تتخذ قراراتها؛ ومستوى الخدمة التي تلتزم النيابة العامة بتقديمها في كل جانب رئيسي من جوانب عملها.

ويتوافر كتيب المعايير الأساسية للجودة والقانون لدى نقاط الاتصال المذكورة في الغلاف الخلفي لهذا الكتيب.

مقدمة

يعد الدور الرئيسي والغرض من النيابة العامة الملكية ونيابة الإيرادات والجمارك هو حماية الجمهور، ودعم الضحايا والشهود وتحقيق العدالة.

حماية الجمهور: بصفتنا أعضاء بالنيابة العامة، فإن لنا دوراً حيوياً يتمثل في الحد من الجريمة وحماية الجمهور. وسنكون واضحين وخاضعين للمسائلة؛ وممثلين ومتنوعين. سنتعامل بأمانة ووضوح مع الجماعات التي نتعامل معها. ستكون قراراتنا على علم بمخاوف الجمهور.

دعم الضحايا والشهود: سنتمكن من، ونشجع وندعم المشاركة الفعالة للضحايا والشهود في جميع مراحل عملية العدالة الجنائية.

تحقيق العدالة: سنعمل على ضمان حصول الأشخاص المناسبين على القرارات المناسبة بشأن الادعاء وفي الوقت المناسب. سنتعامل بعدالة، وبشكل مناسب وبجزم مع السلوك الإجرامي بأكثر الطرق فعالية وكفاءة وعلى نحو يتسم بالشفافية بحيث يفهم الجمهور السر في اتخاذ هذه القرارات. سنساعد على تطبيق وجعل نظام المحكمة فعالاً ويتسم بالكفاءة بقدر الإمكان. سنحترم ونحمي حقوق الإنسان بالنسبة لجميع المتأثرين بقراراتنا، بما في ذلك الضحايا، والشهود، والمشتبه بهم والمدعى عليهم.

المعايير الأساسية للجودة

بصفتنا أعضاء النيابة العامة، فإننا نمارس سلطاتنا نيابة عن الجمهور. فنحن نقدم خدمة عامة وفقاً لمجموعة من المعايير الأساسية للجودة المعلنة للجمهور والتي تحدد نوعية الخدمات التي يتوقعها الجمهور من أولئك الذين ينيون عنهم. وتُطبق هذه المعايير على جميع الأشخاص الذين يقدمون خدمات النيابة العامة.

تعد هذه المعايير مهمة للضحايا، والشهود، والمشتبه بهم والمُدعى عليهم والذين يعتمدون على النيابة العامة في القيام بمهامها بمستوى متميز. كما أن الشرطة والمحاكم وغيرها من هيئات العدالة الجنائية ستسعى إلى فهم هذه المعايير نظراً لأنها تعتمد على النيابة العامة لتقديم خدمة تتسم بالكفاءة والفعالية. بينما سيحتاج الجمهور وأولئك الذين يراقبون ويراجعون ويفتشون على أعضاء النيابة العامة إلى الاطمئنان إلى أن المعايير تمثل وسائل مطالبة فعالة لتقديم خدمة عامة هامة ويريد أن يخضع أعضاء النيابة للمساءلة فيما يتعلق بأدائهم.

ترسخ هذه المعايير قواعد الممارسة الجيدة وتعكس التزاماتنا القانونية والمهنية. فهي مصممة لضمان التزامنا بقواعد الإجراءات الجنائية¹. لقد تشاورنا مع أعضاء النيابة العامة الآخرين وغيرهم من العاملين في مجال العدالة الجنائية. وسعينا للتعرف على وجهات نظر هيئات المشاركة في المجتمع وإتاحة المعايير للجمهور حتى نتمكن من الاستفادة من خبرات أولئك الذين هم على اتصال معنا والقاعدة الأكبر من الجمهور، الذين هم في حاجة إلى اكتساب الثقة في أداء النيابة العامة التي تمثلهم.

تغطي المعايير الجوانب الأساسية لعملنا والذي يكون له تأثير كبير على الجمهور. وليس المقصود منها أن تكون قائمة شاملة بكل ما نقوم به في الدعاوى القضائية. فهي تحدد الوظائف التي يقوم بها أعضاء النيابة العامة وعددًا من البيانات المحددة والموجزة لتقديم خدمات جيدة. وهي تمثل الأساس للجودة التي يجب أن تنعكس في كافة جوانب خدمات النيابة العامة. وامتثالاً لهذه المعايير، ينبغي علينا أن نتواصل دائماً مع الهيئات الشريكة لنا والجمهور بلباقة وكياسة واحترام واحترافية. ونتوقع من الجمهور، خاصة أولئك الذين يتعاملون مع خدمات النيابة العامة، أن يتبعوا هذه المعايير، جنباً إلى جنب مع معلومات الأداء المنشورة، لتقييم مستوى أدائنا.

وتم تدعيم المعايير بوثائق أكثر تفصيلاً تغطي كافة جوانب عملنا، بما في ذلك توجيهات بشأن كيفية التعامل مع أنواع معينة من الجرائم. وتتوفر معظم هذه الوثائق على موقعنا على الإنترنت www.cps.gov.uk أو عند الطلب (انظر الغلاف الخلفي للحصول على التفاصيل).

من المهم الإشارة إلى أن خدمات النيابة العامة عليها واجب يتمثل في الحفاظ على السرية فيما يتعلق ببعض الوثائق المشار إليها في المعايير؛ على سبيل المثال، سجلات قرارات الاتهام المنصوص عليها في المعيار 2.

كما تم تدعيم المعايير من خلال مجموعة من تدابير تقديم الخدمة المنشورة والتي من شأنها تحديد الأداء المتوقع فيما يتعلق بكل معيار. تستخدم هذه التدابير بيانات الأداء التي يتم جمعها بصورة روتينية من قبل خدمات النيابة العامة. وسيتم تقييم أي مقاييس جديدة للأداء بشكل دقيق للتأكد من أنها توفر وسيلة دقيقة وفعالة من حيث التكلفة لتقييم الأداء. وسنقدم تقريراً بانتظام حول أدائنا فيما يتعلق بهذه المقاييس للجمهور.

وتعد هذه المعايير غاية في الأهمية بالنسبة لخدمات النيابة العامة. فهي ترشدنا لتنظيم عملياتنا ووضع النظم والعمليات التي تدعم عملنا. ونتوقع من الجمهور محاسبتنا إذا فشلنا في تقديم الخدمة المذكورة في هذه المعايير، وسنحكم على نجاحنا كأعضاء في النيابة العامة من خلال قدرتنا على تقديم معايير الجودة هذه بشكل دائم.

يغطي معيار من المعايير الاثني عشر الواردة في هذه الوثيقة جانباً معيناً من عملنا. وهناك قائمة بالمعايير في الصفحتين 6 و 7. ويتم توضيح محتواهما في الصفحات التالية.

وسنقوم بمراجعة المعايير بانتظام للتأكد من أنها لا تزال تصف جودة الخدمات الرئيسية. وسنضيف إليها أيضاً إذا وجدنا مجالات إضافية سيكون للمعايير أهمية بها.

¹ هذه هي القواعد التي وافق عليها قاضي القضاة والتي تمثل الطريقة التي ينبغي إعداد القضايا بها من قبل النيابة العامة والدفاع وكيف ينبغي على المحكمة إدارة القضايا. وهي متاحة على الموقع الإلكتروني لوزارة العدل (www.justice.gov.uk) أو من TSO / قسم المراسلات، ومكتب المراسلات، ص 29، نورويتش. NR31GN

المعايير الأساسية للجودة

- المعيار 1:** سنقدم المشورة للشرطة وجهات التحقيق الأخرى لمساعدتها في حل لغز الجريمة بفعالية وتقديم المذنب للعدالة.
- المعيار 2:** سنقوم بتوجيه قرارات الاتهام في الوقت المناسب وبتفافية وبشكل عادل وفقاً لقانون أعضاء النيابة الملكية.
- المعيار 3:** سنستخدم تدابير التسوية بعيداً عن ساحة المحكمة كبديل للتقاضي، عند الاقتضاء، للحصول على التعويض السريع للضحايا وإعادة تأهيل أو معاقبة المذنبين.
- المعيار 4:** سنعارض إطلاق سراح المدعى عليهم بكفالة عند الاقتضاء، مع مراعاة المخاطر التي يتعرض لها الضحايا والجمهور بشكل خاص.
- المعيار 5:** سنقوم بإعداد كافة قضايانا على وجه السرعة ووفقاً لقواعد الإجراءات الجنائية بحيث يمكن إدخال الإقرار بالجرم في أقرب فرصة ممكنة، وإجراء المحاكمات العادلة في المواعيد المحددة.
- المعيار 6:** سنقوم بعرض قضايانا بإنصاف وحزم.
- المعيار 7:** سوف نقيم احتياجات الضحايا والشهود، ونقوم بإبلاغهم بالتقدم المحرز في قضيتهم ونطلب الدعم الملائم لمساعدتهم في تقديم أفضل الأدلة.
- المعيار 8:** سنشرح القرارات التي نتخذها للضحايا عند توقف القضايا أو عند حدوث تعديل جوهري في الاتهام.
- المعيار 9:** سنساعد المحكمة في عملية إصدار الحكم وطلب مصادرة عائدات الجريمة.
- المعيار 10:** سننظر في ما إذا كنا سنمارس حقوقنا في الاستئناف عندما يتيقن لنا أن المحكمة قد اتخذت القرار القانوني الخطأ.
- المعيار 11:** سنتعامل على الفور وبصراحة مع الشكاوى الخاصة بقراراتنا والخدمة التي نقدمها.
- المعيار 12:** سنخبر مع المجتمعات المحلية بحيث نكون مدركين لمخاوفهم عندما نتخذ القرارات.

المعيار 1

سنقدم المشورة للشرطة وجهات التحقيق الأخرى لمساعدتها في حل لغز الجريمة بفعالية وتقديم المذنبين للعدالة.

1.1 نقدم المشورة للشرطة وجهات التحقيق الأخرى عندما يطلبون ذلك منا، والتي قد تكون ضرورية في بعض الأحيان قبل أن يتمكنوا من إلقاء القبض على المشتبه به. ويحدث ذلك عادة في الحالات التالية:

- (أ) فيما يتعلق بالمشتبه بهم الذين يُعتقد أنهم يمثلون خطورة كبيرة على الجمهور؛
- (ب) عندما تكون هناك حاجة لاتخاذ قرارات مهمة والتي قد تؤثر على طريقة استخدام الدليل في المحكمة؛
- (ج) عندما تتأثر جماعة أو مجموعة معينة من الأشخاص بسلوك مهين متكرر أو سلوك مناهض للمجتمع؛ أو
- (د) عندما تكون هناك جريمة غير عادية أو حساسة قيد التحقيق، مثل القتل غير العمد أو التزوير الانتخابي.

1.2 إننا نهدف إلى تقديم مشورة عالية الجودة في إطار المدة الزمنية المتفق عليها.

1.3 يتم تقديم البلاغ أو تأكيده كتابيًا، مدعومًا بالأسباب، و، سرد نقاط العمل عندما يكون ذلك مناسبًا.

1.4 نحن نقدم المشورة في الأمور التالية:

(أ) الجرائم التي يمكن الإدانة بها أو الطرق الأخرى للتعامل مع المذنب، بحيث يمكن أن يتم التحقيق بشكل سليم ومركز بشكل فعال؛

(ب) خطوط التحقيق المحتملة لتقديم قضية محكمة قدر الإمكان؛

(ج) القبولية المحتملة للدليل؛

(د) الكيفية التي يجب جمع الأدلة بها بحيث يتم تقديمها بأفضل شكل في المحكمة؛

(هـ) الحاجة المحتملة لشهادة الخبراء؛

(و) الكيفية التي يجب جمع المواد غير المستخدمة بها؛

(ز) إمكانية الطلب من المحكمة أن تصدر أوامر إضافية، مثل أوامر السلوك المناهض للمجتمع، وجمع الأدلة اللازمة لدعم تطبيق هذه القرارات؛

(ح) استخدام السلطات الخاصة التي تتطلب موافقة النيابة لتأمين تعاون الشهود أو أمر محكمة للحصول على الدليل؛

(ط) تسليم المدعى عليه؛

(ي) التحفظ على أصول المدعى عليه؛ و

(ك) كيفية الحصول على دليل من مصدر خارجي.

المعيار 2

سنقوم بتوجيه قرارات الاتهام في الوقت المناسب وبفعالية وبشكل عادل وفقاً لقانون أعضاء النيابة الملكية²

2.1 نحن نتخذ القرارات بشأن توجيه الاتهام للمشبه به في القضايا الأكثر خطورة أو المعقدة. نراعي في اتخاذ القرارات، تطبيق الاختبارات والإرشادات المنصوص عليها في قانون وكلاء النيابة الملكية. تم توضيح الإجراءات التفصيلية التي تتبعها الشرطة ووكلاء النيابة في إرشادات المدير بشأن توجيه الاتهام³.

2.2 إننا نهدف إلى اتخاذ القرارات وإبلاغ الشرطة أو المحققين الآخرين في غضون فترات زمنية محددة متفق عليها.

2.3 نعمل على تسجيل الأسباب لاتخاذ قرار توجيه الاتهام، وكيفية تقديم النيابة للقضية أمام المحكمة وكذلك كيفية التعامل مع أية ثغرات أو دفوع. كما أننا نحدد أية أعمال أخرى مطلوبة، وتشمل:

(أ) الأدلة الإضافية المحددة التي يتعين البحث عنها لتدعيم القضية، أو دعم طلبات الحصول على أوامر إضافية مثل الأوامر الخاصة بالسلوك المناهض للمجتمع أو أوامر الاعتقال؛

(ب) ما إذا كانت القضية مناسبة لمصادرة أصول المدعى عليه بحيث يمكن للشرطة البدء في اتخاذ الإجراء اللازم في الوقت المناسب؛

(ج) ما الدليل الذي يجعل المحامي في المحكمة يسعى إلى الحصول على موافقة من قبل الدفاع لتجنب حضور شهود لا لزوم لهم؛

(د) معرفة ما إذا كان هناك أية احتياجات خاصة للشهود، وإذا ما كانت معروفة سلفاً، يتم إيجاز كيف سيتم العمل على تلبيتها، بما في ذلك التدابير الخاصة المطلوبة والتي من شأنها تمكين الشهود المستضعفين أو المهددين من الإدلاء بالشهادة أو تقديم الأدلة بشكل فعال؛

(هـ) ما هي الأدلة التي يحتاج استخدامها إلى الحصول على إذن من المحكمة (على سبيل المثال شهادات سوء السير والسلوك والشهادات المستندة إلى الشائعات والأقويل) إذا ما ادعى المدعى عليه أنه بريء؛ و

(و) ما هي المعلومات المتوفرة والتي يجب أن توضع في قوائم المواد غير المستخدمة.

2.4 يقوم أحد وكلاء النيابة المدربين تدريباً مناسباً والمفوضين بإجراء مقابلة مع الشاهد قبل المحاكمة وذلك وفقاً لما ينص عليه قانون الممارسات ذي الصلة حيثما يعتبر ذلك مفيداً في تقييم مدى موثوقية شهادة الشاهد أو في فهم دليل معقد بشكل أفضل.

2.5 كما أننا نقوم بما يلي أيضاً:

(أ) تحديد ما إذا كان يجب معارضة إطلاق سراح المتهم بكفالة، وإذا كان الأمر كذلك، فما هي الأسباب، أو عند الاقتضاء، ما هي الشروط التي ينبغي للمحامي أن يطلب من المحكمة أن تفرضها؛

(ب) بيان ما إذا كان هناك حق في الاستئناف، في حالة إذا ما تم إطلاق سراح المتهم بكفالة على الرغم من اعتراضات النيابة، وما إذا كان ينبغي للمحامي استخدامه أم لا؛

² تتوفر عبر موقعنا الإلكتروني (www.cps.gov.uk) أو عند الطلب (انظر الغلاف للخلفي لمزيد من التفاصيل)
³ تتوفر عبر موقعنا الإلكتروني (www.cps.gov.uk) أو عند الطلب (انظر الغلاف للخلفي لمزيد من التفاصيل)

ج) تحديد ما إذا كانت القضية مناسبة لمطالبة قضاة الصلح بالتعامل معها، أم أنها من الخطورة بحيث يطلب المحامي من القضاة رفعها إلى المحكمة الملكية؛

د) تحديد أي إقرارات بالجرم تكون بديلة ومقبولة، أو أساس إقرار المتهم، مع مراعاة ضمان إمكانية إصدار المحكمة حكم يتلاءم مع خطورة الجرم، ولا سيما حين تتوفر دواعي تغليظ الحكم، و

هـ) تحديد أية أوامر يجب أن يطلب المحامي من المحكمة إصدارها بالإضافة إلى إصدار حكم العقوبة على المدعى عليه.

2.6 حين يقضي القرار بعدم توجيه الاتهام، يلخص وكيل النيابة عناصر الجريمة التي لا يمكن إثباتها، وأسباب ذلك، أو، عند الاقتضاء، السبب في عدم الحاجة للمقاضاة حفاظاً على الصالح العامة.

المعيار 3

سوف نستخدم تدابير التسوية بعيداً ساحة المحكمة كبديل للتقاضي، عند الاقتضاء، للحصول على التعويض السريع للضحايا وإعادة تأهيل أو معاقبة المذنبين

- 3.1 بمجرد اتخاذ قرار بأن هناك ما يكفي من الأدلة لإثبات الادعاء، ينبغي لنا أن ننظر فيما إذا كانت هناك تسوية مناسبة يمكن التوصل إليها بعيداً عن ساحة المحكمة كبديل للتقاضي بما يتناسب مع خطورة وعواقب الجرم، يحقق أهداف إعادة التأهيل أو الإصلاح أو العقاب.
- 3.2 في حال قيام الشرطة والمحققين الآخرين بإدارة تدابير التسوية بعيداً عن ساحات المحكمة، فإنهم بحاجة إلى تفويض من النيابة قبل تقديم أي إنذار للجاني⁴ بشأن جريمة تكون على درجة من الخطورة بحيث أنه إذا اتهم بها، لا يمكن النظر في القضية إلا أمام المحكمة الملكية. نحن نسمح بتوجيه الإنذارات في مثل هذه الجنح في الظروف الاستثنائية فقط. كما أننا قد نأمر الشرطة بتقديم إنذار بسيط في قضايا أخرى إذا كان الجاني قد اعترف بشكل واضح بالجرم أو أن نقترح، على سبيل المثال، إصدار إخطار بعقوبة الإخلال بالنظام. ومع ذلك فإن إصدار إخطار بعقوبة الإخلال بالنظام يعد قراراً من سلطة الشرطة.
- 3.3 كما أن الشرطة والمحققين الآخرين يحتاجون كذلك إلى إذن من النيابة قبل تقديم إنذار مشروط. إننا نوضح في الإنذار المشروط الشروط التي يجب على الجاني الامتثال لها.
- 3.4 عند تحديد نوع الإنذار الذي سيتم تقديمه إذا ما كان بسيطاً أم مشروطاً، فإننا نأخذ في الاعتبار عوامل المصلحة العامة المنصوص عليها في قانون وكلاء النيابة الملكية، وبخاصة وجهات نظر كل مجني عليه، والإرشادات الواردة في توجيه المدير بشأن الإنذار المشروط وكذلك منشورات وزارة الداخلية ذات الصلة.
- 3.5 عند اتخاذ قرار بشأن تقديم إنذار مشروط من عدمه، فإننا نأخذ في اعتبارنا أيضاً ما يلي:
- (أ) ما إذا كانت هناك فرصة للجاني لأن يصلح ما أفسده بدلاً من إحالته إلى المحكمة. على سبيل المثال، قد يدفع مقابل التلقيات التي تسبب فيها لكي يتم إصلاحها، أو أن يعرض المجني عليه؛
- (ب) ما إذا كان هناك ضرورة لحضوره برنامج لمساعدته على التعامل مع السبب الكامن وراء ارتكابه للجرم (مثل إدمان الكحول أو إدمان المخدرات) مما يكون من شأنه أن يحول دون ارتكابهم لمثل تلك الجرائم مستقبلاً؛
- (ج) ما إذا كان ذلك في صالح المشتبه به، أو المجني عليه أو المجتمع؛ و
- (د) ما إذا كان يجب على الجاني دفع غرامة مالية أو القيام بعمل غير مدفوع الأجر.
- 3.6 لا يسمح بالإنذار المشروط في جرائم العنف إلا إذا كانت جنحة، ولا يمكن النظر فيها، في حالة التقاضي، إلا من قبل محكمة الصلح.
- 3.7 إذا لم يقبل المشتبه به الإنذار البسيط أو لم يعترف بالجرم عندما عُرض عليه الإنذار المشروط ووافق على شروطه، في تلك الحالة يجب أن يُحاكم عن الجنحة الأصلية.
- 3.8 إذا كان الجاني لا يذعن لشروط التسوية بعيداً عن ساحة المحكمة، فسوف نراعي المصلحة العامة، ونقرر ما إذا كنا سنوجه الاتهام إليه أم لا. في الغالب يتم التقاضي بشأن الجنحة الأصلية.
- 3.9 يمكننا أن نحيل الإنذار البسيط والمشروط إلى عناية المحكمة في حالة أدين الجاني في وقت لاحق بأي جريمة أخرى.

⁴ لا يمكن منح إنذار بسيط للمذنبين الصغار "الأحداث". بل يمكن تعذيبهم، أو يوجه لهم تحذير نهائي. وللتبسيط فقط، فنحن نستخدم مصطلح إنذار في سياق هذه المعايير للإشارة إلى هذه العقوبات أيضاً. لا يمكن منح إنذار مشروط للمذنبين الصغار "الأحداث".

المعيار 4

سوف نعارض إطلاق سراح عن المدعى عليهم بكفالة عند الاقتضاء، مع مراعاة المخاطر التي يتعرض لها المجني عليهم والمجتمع من جراء ذلك

- 4.1 يملك جميع المدعى عليهم تقريباً الحق في إطلاق سراحهم بكفالة، إلا إذا أمكن إثبات دافع أو أكثر يحول دون إطلاق السراح بكفالة⁵.
- 4.2 في كل جلسة استماع، ينظر المحامي في ما إذا كانت هناك أسباب لمعارضة إطلاق السراح بكفالة، أو يطلب من المحكمة أن تفرض شروطاً على إطلاق سراح المدعى عليه بكفالة.
- 4.3 عندما نتخذ مثل هذا القرار نأخذ في الاعتبار الأمور التالية:
- (أ) إذا كانت الجنحة تمثل إحدى الجنح المعدودة التي تقتضي وجود ظروف استثنائية قبل الحكم بإطلاق سراح المدعى عليه بكفالة.
- (ب) طبيعة ومدى ثبوت الأدلة المقدمة ضد المدعى عليه؛
- (ج) مدى خطورة الجنحة التي اتهم بها؛
- (د) السوابق من الجنح التي ارتكبها الجاني، بما في ذلك مدى التزامه بشروط إطلاق السراح سابقاً؛
- (هـ) ما إذا كان الجاني قد تم إطلاق سراحه وهو على ذمة قضايا أخرى؛
- (و) يكون هناك أية شكاوى سابقة ضد الجاني من نفس الطبيعة؛
- (ز) يكون هناك أي معلومات تفيد بإمكانية تدخل أو تأثير المدعى عليه في شهادة الشهود أو الأدلة؛ و
- (ح) يكون هناك أي معلومات أخرى معروفة عن المدعى عليه، مثل نتائج فحص إدمان المخدرات الموجودة في قسم الشرطة.
- 4.4 في جلسة الاستماع، يوضح المحامي الأسباب المحددة التي بناء عليها نعارض إطلاق السراح بكفالة أو نطلب من المحكمة فرض شروط كما يلخص المعلومات المتاحة التي تدعم كل من تلك الأسباب، بما في ذلك إبداء أية تحفظات أو مخاوف لدى المجني عليه بشأن إطلاق سراح المدعى عليه بكفالة.
- 4.5 حيث يكون لوكيل النيابة الحق في الاستئناف ضد أمر إطلاق السراح بكفالة (حين تكون الجنحة تحتمل عقوبة السجن)، فإننا نقرر مقدماً ما إذا كانت المخاطر التي قد يتعرض لها المجني عليه أو المجتمع تدعم وتبرر التقدم باستئناف في حال قضى قضاة الصلح بإطلاق السراح بكفالة. إذا قضى قضاة الصلح بإطلاق السراح بكفالة في قضية كنا قد قررنا أنه يمكن تقديم استئناف بشأنها، فإن المحامي يقوم بإخطار المحكمة على الفور بأننا نعتزم الاستئناف، وذلك حتى يتم التحفظ على المدعى عليه قيد الاحتجاز حتى يتم النظر في الاستئناف.
- 4.6 يحق للمدعى عليهم الاستئناف أمام القاضي بشأن الامتناع عن إطلاق السراح بكفالة أو فرض شروط على إطلاق السراح بكفالة التي يصدرها قاضي الصلح. نحن نحضر أي جلسة استماع للاستئناف

⁵ هناك ثلاثة أسباب رئيسية، يمكن تلخيصها في أنها أسباب جوهرية إذا ما أعتقد أن المدعى عليه، إذا ما تم إطلاق سراحه بكفالة، قد لا يسلم نفسه لإعادته إلى الحبس، أو يرتكب جرم آخر أثناء فترة إطلاق سراحه؛ أو أنه يتدخل أو يؤثر على الشهود أو بطريقة ما يعيق سير العدالة، سواء كان ذلك فيما يتعلق به أو بأي شخص آخر.

لمعارضة التنفيذ أو اقتراح الشروط الملائمة إذا كان القاضي يعتزم الحكم بإطلاق السراح بكفالة أو تغيير الشروط القائمة.

4.7 حين يتم إعادة المدعى عليه إلى المحكمة لانتهاكه لشروط إطلاق السراح بكفالة أو يتبين لضابط الشرطة احتمال انتهاكه لتلك الشروط، يقدم المحامي المستندات والدفع لقضاة الصلح حول ما إذا كان يجب إلغاء إطلاق السراح بكفالة أو وجوب تغيير الشروط القائمة.

4.8 يبدي المحامي ملاحظات تفصيلية على ملف القضية موضعًا ما إذا كنا قد عارضنا إطلاق السراح بكفالة، وإذا كان الأمر كذلك، يذكر أسباب معارضة إطلاق السراح بكفالة أو تغيير الشروط، أو أي طلبات مقدمة من الدفاع بشأنها. هذا يساعدنا على التعامل مع أي إبلاغ فيما بعد حال تغيرت الظروف والتي قد تبرر الأمر بإطلاق السراح بكفالة أو تخفيف أي من شروط إطلاق السراح بكفالة، وتحديد أي دفع بشأن الاتهام أو الاتهامات الموجهة.

المعيار 5

سوف نقوم بإعداد كافة قضايانا على وجه السرعة ووفقاً لقواعد الإجراءات الجنائية⁶ بحيث يمكن إدخال الإقرار بالجرم في أقرب فرصة ممكنة، وإجراء المحاكمات العادلة في المواعيد المحددة

أول جلسة استماع للقضية في محاكم الصلح

- 5.1 يمثل كافة المدعى عليهم لأول مرة أمام محكمة الصلح.
- 5.2 يُعد المحامون لأول جلسة استماع من خلال:
- أ) النظر في قرار الاتهام والتعليمات وعمّا إذا كان هناك أي ضرورة لإعادة النظر في القضية مرة أخرى؛
- ب) التأكد من أن تلك الاتهامات مناسبة ويمكن إثباتها إذا كان القضية موجهة من قبل الشرطة، وأن الدعوى مطلوبة وفقاً للمصالح العام؛
- ج) إذا ما قامت الشرطة بالامتناع عن إطلاق سراح المذنب بكفالة، وتحديد ما إذا كان هناك حاجة إلى تمديد الحبس الاحتياطي أو تم توفير الشروط المناسبة لإطلاق سراح المدعى عليه بكفالة؛
- د) إعداد أي احتجاجات ليتم تقديمها إلى المحكمة للاعتراض على إطلاق السراح بكفالة أو فيما يتعلق بفرض شروط الكفالة؛ و
- هـ) اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان إحراز التقدم في القضية وتجنب أي عمليات تأجيل غير ضرورية، مثل ضمان تلقي الدفاع وهيئة المحكمة للتفاصيل الأولية لقضية الادعاء.
- 5.3 في الوقت المناسب قبل بدء المحكمة، يجب وجود المحامين لمقابلة المستشار القانوني للمحكمة، وطاقم الدفاع، وضباط دائرة المراقبة أو خدمة الشباب المخالفين لتحديد الحالات التي يحتمل أن تؤدي إلى الإقرار بالجرم بحيث، إذا أمكن، يمكن إعداد تقارير ما قبل الحكم في الوقت المناسب لتمكين المحكمة من الحكم على الجاني دون الحاجة إلى جلسات إضافية.
- 5.4 عند اعتراف المدعى عليه بالذنب، يتوجب على المحامي:
- أ) تحديد وقائع القضية، بما في ذلك، عند الاقتضاء، تقديم أي مواد مسجلة بصرياً والبيان الشخصي للمجني عليه، إلى القضاة حتى يتمكنوا من إصدار حكم يعكس تماماً مدى خطورة الجريمة؛
- ب) لفت الانتباه إلى أي إدانات سابقة، وعند الاقتضاء، التحذيرات البسيطة أو المشروطة المسجلة ضد المذنب⁷؛
- ج) ضمان إدراك المحكمة لصلاحياتها في إصدار الحكم، بما في ذلك أي حكم أو أمر يتطلب حكم القانون؛ و

⁶ هذه هي القواعد التي تمت الموافقة عليها من قبل قاضي القضاة والتي تتناول الطريقة التي يجب من خلالها إعداد القضايا من قبل الادعاء والدفاع وطريقة تعامل المحكمة مع القضايا. وهي متاحة على الموقع الرسمي لوزارة العدل www.justice.gov.uk أو من

خلا طلبات TSO/ قسم إرسال الطلبات بمقابل مالي، أو مكتب المراسلات، صندوق بريد 29، نورويتش. NR31GN
⁷ هذه هي القواعد التي تمت الموافقة عليها من قبل قاضي القضاة والتي تتناول الطريقة التي يجب من خلالها إعداد القضايا من قبل الادعاء والدفاع وطريقة تعامل المحكمة مع القضايا. وهي متاحة على الموقع الرسمي لوزارة العدل www.justice.gov.uk أو من خلا طلبات TSO/ قسم إرسال الطلبات بمقابل مالي، أو مكتب المراسلات، صندوق بريد 29، نورويتش. NR31GN

- د) مطالبة المحكمة بالنظر في أي أحكام إضافية مناسبة مثل التعويضات أو الأمر الخاص بالسلوك المناهض للمجتمع أو الأمر التقييدي الذي قد يحد من قدرة المذنب على ارتكاب الجرم في المستقبل. سنسلط المزيد من الضوء على دور وكيل النيابة في عملية إصدار الأحكام في المعيار 9.
- 5.5 عند قيام القضاة بإحالة المذنب إلى المحكمة الملكية لإصدار الحكم (لأنهم يعتبرون أن العقوبة القصوى التي يمكنهم توقيعها لن تكون كافية)، نقوم نحن بإرسال نسخ من الأدلة وقائمة من أية إدانات، أو تحذيرات بسيطة أو مشروطة مسجلة ضد المذنب إلى المحكمة الملكية بحيث يمكن للقاضي التحضير لجلسة النطق بالحكم.
- 5.6 في حالة قيام المدعى عليه بالإشارة إلى أنه يعتزم الإقرار بعدم ارتكاب الجرم، وأن القضية يمكن النظر فيها سواء في محكمة الصلح أو في المحكمة الملكية، يقوم المحامي بإطلاع المحكمة على ما إذا كانت النيابة العامة تعتبر القضية مناسبة لهم بحيث يمكنهم التعامل معها، أو أنها من الخطورة بمكان بحيث يتوجب النظر فيها من قبل المحكمة الملكية.
- 5.7 إذا كانت القضية سيتم النظر فيها في محكمة الصلح، يتوجب على المحامي:
- أ) مناقشة محامي الدفاع في الأدلة التي يمكن الموافقة عليها دون الحاجة لحضور الشهود إلى المحكمة المختصة؛
- ب) مساعدة المحكمة في تحديد الموضوعات التي يتم النظر فيها؛
- ج) التأكد من أن المحكمة على علم بمواعيد المحاكمات غير المناسبة بالنسبة لشهود الادعاء؛
- د) مطالبة المحكمة بإعطاء توجيهات حول الجدول الزمني للتحضير للمحاكمات، بما في ذلك طلبات الحصول على التدابير الخاصة لمساعدة الشهود لتقديم الأدلة بفعالية والإخطارات بعدم الاعتماد على الشخصيات سيئة السمعة أو البيئة المستندة إلى الإشاعات؛ و
- هـ) التسجيل في ملف العمل الإضافي الذي سوف تحتاج النيابة العامة للقيام به ليكون جاهزاً للمحكمة والجدول الزمني للقيام بذلك.
- 5.8 إذا كانت القضية سيتم إرسالها إلى المحكمة الملكية⁸، أو سيقوم القضاة بالإقرار بأن القضية على درجة من الخطورة بحيث يجب النظر فيها في المحكمة الملكية، أو اختيار المدعى عليه محاكمته في المحكمة الملكية في الحالات التي يسمح فيها بالقيام بذلك، نقوم نحن بمساعدة القضاة في تحديد موعد جلسة الاستماع المقبلة عن طريق تقدير الفترة التي نحتاجها نحن والشرطة أو المحققون الآخرون لإكمال العمل المطلوب للجلسة المقبلة.
- الإعداد للمحاكمات أو إجراءات الإحالة في محاكم الصلح وجلسات الاستماع الأولى للقضايا المرسلة إلى المحكمة الملكية
- 5.9 في أقرب وقت ممكن بعد إقرار المدعى عليه بأنه غير مذنب في محكمة الصلح أو تأجيل القضية للقيام بإجراءات الإحالة أو إرسالها إلى المحكمة الملكية، نقرر نحن الخطوات الإضافية اللازمة لجلسة الاستماع المقبلة في هذه القضية.
- 5.10 خلال فترة زمنية محددة، نطلب من الشرطة أو غيرها من المحققين:

⁸ بعض القضايا فائقة الخطورة يمكن النظر فيها فقط من قبل المحكمة الملكية. حيث يتم إرسال تلك القضايا فوراً من قبل محكمة الصلح وفق إجراءات محددة بدون الحاجة إلى إجراءات الإحالة

أ) إرسال ملف إلينا يحتوي على الأدلة وغيرها من المواد التي تم جمعها خلال التحقيق واستكمال أي إجراءات معلقة من قرار الاتهام الأصلي؛

ب) إرسال أية أدلة أو معلومات إضافية ضرورية لمطلوبة للجلسة المقبلة إلينا، بما في ذلك الخطط أو الصور الفوتوغرافية لتسهيل فهم وقائع القضية من قبل المحكمة؛

ج) القيام بأي أعمال أخرى تم تحديدها في جلسة المحكمة السابقة؛ و

د) إرسال قائمة بالمواد غير المستخدمة ذات الصلة التي تم جمعها خلال التحقيق حتى نتتمكن من الالتزام بواجبنا القانوني للكشف عن أي مواد أو معلومات للمدعى عليه قد تساعد على تفويض دعوى الادعاء أو مساعدة الدفاع في مرافعته.

5.11 عند النظر في القضية في محكمة الصلح، خلال فترة زمنية محددة نطلب من وحدة رعاية الشهود⁹ إبلاغ الشهود الذين يحتاجون لتقديم أدلة في المحكمة بموعد المحاكمة، والتباحث معهم في المساعدة التي قد يحتاجون إليها في المحكمة وقبل النظر في القضية. بالنسبة للقضايا التي تنتظر فيها المحكمة الملكية، نطلبهم بالقيام بذلك بعد إقرار المدعى عليه بعدم ارتكاب الجرم.

5.12 إن هدفنا هو التعامل مع المواد الجديدة المقدمة من قبل الشرطة أو المحققين والمراسلات الأخرى من الدفاع خلال فترة زمنية محددة من استلامها.

5.13 عند إعداد القضية للنظر فيها، أو إحالتها أو عند أول جلسة استماع في المحكمة الملكية، فإننا:

أ) نقيم ما إذا كان لا يزال هناك ما يكفي من الأدلة لتوفير صورة كاملة للإدانة وعمّا إذا كانت لا تزال هناك حاجة للإدعاء وفقاً للصالح العام، وتحديد ما الذي تغير منذ أن تم النظر في القضية لأول مرة من قبل المدعي العام؛

ب) نقرر ما إذا كان ينبغي السعي إلى الحصول على أدلة إضافية لتعزيز القضية؛

ج) في حالة عدم التمكن من الاستمرار في الدعوى المقامة، فإننا ننظر في أي جريمة أخرى يمكن إثباتها حيث تكون النيابة العامة مطالبة بها وفقاً للصالح العام؛

د) إعداد مذكرة للمحامي في كافة القضايا باستثناء القضايا الأكثر بساطة، ونوضح طريقة إثبات كل عنصر من عناصر الجريمة بما في ذلك نقاط القوة والضعف الخاصة بالأدلة، وطريقة التعامل مع دفاع المدعى عليه وعمّا إذا كانت لا تزال هناك حاجة لإقامة الدعوى وفقاً للصالح العام؛

هـ) نحدد أي حجج بديلة تكون مقبولة، أو أساس الحجة، مع الحرص على التأكد من أن المحكمة يمكن أن تصدر حكماً يلائم خطورة التهمة؛

و) نقدم نسخ الدفاع الخاصة بأية أدلة إضافية نعتمد اعتماد عليها؛

ز) إذا لم يكن ذلك قد تم بالفعل، نقوم بإعداد الطلبات أو الإخطارات المكتوبة المتعلقة بأي تدابير خاصة لتمكين الشهود من تقديم الأدلة بشكل فعال والحصول على الإذن لاستخدام أية أدلة تتطلب موافقة المحكمة؛

ح) نقرر ما إذا كان ينبغي الكشف عن أي مواد غير مستخدمة للدفاع لأنها قد تقوض دعوى الادعاء أو تساعد الدفاع في مرافعته؛

⁹ قامت النيابة العامة والشرطة بإقامة وحدات مشتركة لرعاية الشهود لترتيب إجراءات حضور شهود الادعاء إلى المحكمة، وتقييم احتياجاتهم حتى يتمكنوا من تقديم شهاداتهم بشكل فعال وإطلاعهم على التقدم الذي يتم إحرازه في قضيتهم والنتائج المترتبة عليها

ط) نقرر ما إذا كانت هناك أي مادة قد تقوض دعوى الادعاء أو تساعد الدفاع في مرافعته نظراً لأنها حساسة بحيث ينبغي سؤال المحكمة عما إذا كان يمكن إخفاؤها؛

ي) نرسل قائمة بجميع المواد غير الحساسة التي لم يتم استخدامها والتي درسناها للدفاع مع نسخ من أي مواد ليتم الكشف عنها أو تعليمات حول كيفية النظر فيها. نلقي المزيد من الضوء على هذا الموضوع في الفقرات 19 إلى 25 من هذا المعيار؛

ك) نتأكد من أنه قد تم إعطاء المجني عليه فرصة لإعداد البيان الشخصي لاستخدامه في جلسة النطق بالحكم في حالة إدانة المتهم؛

ل) عندما يكون ذلك ممكناً، نقوم بالترتيب للشاهد الذي سيتم عرض مقابلاته المسجلة بالفيديو أمام المحكمة لرؤية التسجيل قبل النظر في القضية لتنشيط ذاكرته قبل الإدلاء بشهادته، و

م) نتحقق من إذا ما كانت مطالب الشهود الأخرى قد تمت تليبيتها وأنه قد تم اتخاذ الخطوات المناسبة لضمان حضور الشهود للمحكمة.

5.14 نطالب الشرطة أو غيرها من المحققين والدفاع بالرد على الموضوعات المتعلقة في أسرع وقت ممكن.

5.15 إذا كان من المحتمل عدم النظر في القضية في الموعد المحدد لأي سبب من الأسباب، نطالب المحكمة بالنظر في تحديد موعد جديد.

العمل الإضافي المطلوب عند إعداد القضايا لإحالتها إلى المحكمة الملكية

5.16 عند اتخاذ قرار بالنظر في إحدى القضايا في المحكمة الملكية، فإننا نقوم بإعداد لائحة الاتهام التي تحدد الادعاءات الموجهة ضد المدعى عليه بالصيغ الرسمية المطلوبة من قبل المحكمة الملكية.

5.17 كما أننا نقوم كذلك بإعداد تعليمات مكتوبة للمحامي الذي سيقوم بتقديم القضية أمام المحكمة الملكية. كافة المحامين الذين تتم الموافقة على تمثيلهم للإدعاء في المحكمة الملكية يتم تزويدهم بمجموعة من التعليمات الأساسية بعنوان: تعليمات النيابة العامة الملكية لمحامي الادعاء¹⁰. بالإضافة إلى ذلك، فإننا نقوم بما يلي:

أ) إرفاق نسخ من جميع الأدلة التي تم جمعها في القضية، وقائمة بالمواد غير الحساسة التي لم يتم استخدامها والتي تحدد قرارات المدعي العام في الكشف عن المواد للدفاع، وجميع المراسلات ذات الصلة بالمحكمة، والشرطة ومحامي الدفاع على هيئة قائمة بالعناصر؛

ب) تقديم نسخ من أي طلبات أو إخطارات خطية لاستخدام الأدلة التي تحتاج لإذن من المحكمة، مثل اتخاذ تدابير خاصة لتمكين الشهود من تقديم الأدلة بشكل فعال، أو البيئة المستندة على الشائعات أو الشخصيات سيئة السمعة، أو تحديد سبب اعتبار تلك الطلبات ضرورية؛

ج) تحديد طريقة عرض القضية من أجل إثبات كافة عناصر التهمة المزعومة والطريقة المحتملة للقيام بالدفاع أو نقاط ضعف القضية في حالة التمكن من التعامل معها؛

د) تقديم نسخة من قرار الاتهام الصادر عن المدعي العام، أو في القضايا التي تقوم فيها الشرطة باتهام المدعى عليه دون الحصول على إذن من المدعي العام وقرار المدعى العام بقبول الدعوى؛

¹⁰ قامت النيابة العامة والشرطة بإقامة وحدات مشتركة لرعاية الشهود لترتيب إجراءات حضور شهود الادعاء إلى المحكمة، وتقييم احتياجاتهم حتى يتمكنوا من تقديم شهادتهم بشكل فعال وإطلاعهم على التقدم الذي يتم إحرازه في قضيتهم والنتائج المترتبة عليها

هـ) الإشارة إلى أي أحكام قانونية غير عادية تؤثر على القضية؛

و) شرح العمل الإضافي الذي قمنا به؛

ز) مطالبة المحامي بالإبلاغ فوراً عن أي خطوات أخرى يرى أن من شأنها تعزيز القضية أو المساعدة في تقديمها بشكل أكثر وضوحاً إلى المحكمة؛

ح) تحديد ماهية الحجج البديلة، في حالة توافرها، التي نحن على استعداد لقبولها من المدعى عليه؛ وتحديد أية نقاط خاصة في القضية تتطلب لفت نظر المحامي إليها قبل النظر في القضية، مثل طلبات الحصول على حماية المعلومات السرية؛

ط) توضيح ما إذا كان المدعى عليه في الحبس والفترة الزمنية للحبس أو إذا كان قد تم إطلاق سراحه بكفالة، وكذلك الشروط المفروضة من قبل المحكمة؛

ي) توضيح ما إذا كان هناك استدعاء لأحد الشهود أو ضمانات للشهود من المرجح أن تكون لازمة لتأمين حضور أي شاهد في المحكمة، أو الأسباب المحتملة لعدم طلبهم؛

ك) مطالبة المحامي بترتيب شهود الادعاء عند الإدلاء بشهادتهم حتى لا يضطرون إلى الحضور للمحكمة لمدة أطول من اللازم؛

ل) تحديد المواعيد التي يتوقع تلقي أي دليل معلق خلالها، وخصوصاً الأدلة العلمية أو غيرها من الأدلة التي يقدمها الخبراء؛ و

م) تقديم بيانات الاتصال الخاصة بالمدعي العام والمساعد المسئول عن القضية.

5.18 نحن نقوم بأي عمل إضافي يرى المحامي ضرورة القيام به لضمان إعداد القضية بشكل كامل.

الكشف عن المعلومات إلى المدعى عليهم لضمان المحاكمة العادلة

5.19 تطالب الشرطة والمحققون الآخريين بإعداد جداول بكافة المواد التي تم جمعها أثناء التحقيق ولم يتم استخدامها كجزء من دليل الادعاء وتقديم الجداول إلينا.

5.20 ونقوم نحن بالنظر في الجداول لتحديد إذا ما كانت أي من البنود المدرجة:

أ) يجب أن تستخدم كجزء من دليل الادعاء؛

ب) يمكن أن تقوض قضية الادعاء؛

ج) يمكن أن تدعم قضية الدفاع؛ و

د) أي منها ذو حساسية للدرجة التي لا يجب الكشف عنها للدفاع.

5.21 نطلب من الشرطة أو المحقق الآخر نسخاً من أي بنود ربما تدخل في إطار واحدة من تلك الفئات حتى يمكننا مراعاتها على نحو أشمل.

5.22 نقوم بتسجيل قرارنا بشأن كل بند من بنود المدرجة بالجدول، مع تقديم مبرراتنا لتسجيل مثل هذا القرار. نرسل الجداول إلى الدفاع حتى يمكنهم الإلمام بكافة المواد المتاحة، فيما عدا المواد ذات الحساسية الشديدة والتي لا يجب الكشف عن وجودها.

- 5.23 نقوم بتقديم نسخًا من أية مواد غير حساسة وغير مستخدمة إلى الدفاع في مرحلة مبكرة على قدر الإمكان والتي يكون من شأنها أن تقوض القضية محل الادعاء أو أن تدعم حالة الدفاع، أو، في حالة عدم قابلية نسخ تلك المواد، القيام بدعوة الدفاع لفحصها، عادة في قسم الشرطة.
- 5.24 في حال ما إذا كانت المعلومات ذات حساسية بالغة للدرجة التي ينبغي عدم الكشف عنها للدفاع، وحيث يكون من شأنها تقويض حالة الادعاء أو تدعيم حالة الدفاع، نطالب المحكمة بتحديد ما إذا كان يجب الكشف عنها إلى الدفاع أم لا.
- 5.25 نحفظ طلب الكشف عن المعلومات تحت المراجعة طوال فترة القضية، وبعد ذلك، أي معلومات جديدة تظهر والتي يكون من شأنها تقويض حالة الادعاء أو تدعيم حالة الدفاع. نعيد النظر في قرارنا بشأن الكشف عن المعلومات في حالة قيام الدفاع بإبلاغنا بقضيتهم، بما في ذلك مطالبة الشرطة أو المحقق الآخر بالتعليق على معلومات تم الحصول عليها من الدفاع.

المهلات الزمنية للحبس

- 5.26 يمكن الإبقاء على المدعى عليهم في الحبس لانتظار إحالتهم للمحاكمة أو المحاكمة لمهلة زمنية محددة إذا لم توافق المحكمة على تمديد المهلة.
- 5.27 في حالة إعادة حبس المدعى عليه، سوف يقوم المحامي بإعلام المحكمة أثناء جلسة الاستماع الأولى وفي كافة جلسات الاستماع التابعة بتاريخ انتهاء فترة الحبس.
- 5.28 نقوم بتدوين هذه المعلومة في ملف القضية ثم نقوم بتسجيلها في مفكرات المهل الزمنية للحبس الخاصة بنا.
- 5.29 إننا نعطي الأولوية لإعداد قضايا الحبس للتأكد من تنفيذ المحاكمة أو الإحالة خلال المهلة الزمنية للحبس، أو حتى يمكننا القول بأننا قد تصرفنا من منطلق العناية الواجبة والتوقع في حالة ما إذا أصبح من الضروري مطالبة المحكمة بتمديد المهلة الزمنية.
- 5.30 نراجع المفكرات الخاصة بمهلات الحبس كما نراجع نظام الحاسب الآلي المستخدم في إدارة القضايا لفحص أي من المهلات الزمنية للحبس قد أوشكت على الانتهاء. ينظر المدير القانوني المعين أو أحد كبار وكلاء النيابة في أية قضايا يتم تحديدها من خلال تلك الفحوصات ولو أسبوعيًا على الأقل. خلال مهلة زمنية محددة وقبل انتهاء حدود الفترة الزمنية، نقوم بإخطار المحكمة والدفاع في حال احتمالية عدم بدء القضية خلال المهلة الزمنية المحددة حتى يمكن للمحكمة أن تنتظر في مدى إمكانية منح التمديد. نقوم بتقديم تسلسل زمني للأحداث لمساعدة المحكمة في تحديد ما إذا كانت النيابة العامة قد تصرفت بعد اتخاذ كافة العناية والتعجيل الواجبين.
- 5.31 يتحقق المديرون من الامتثال للأنظمة أسبوعيًا مع تقديم تعهد مكتوب بشأن الأنظمة التي يجري تشغيلها إلى كبير وكلاء النيابة الملكية.

المعيار 6

سنقوم بعرض قضايانا بإنصاف وحزم

إجراء المحاكمات¹¹

6.1 قبل جلسة الاستماع، يقوم المحامي بما يلي:

- أ) دراسة سجل القضية بالكامل بما في ذلك مذكرة إعادة النظر في المحاكمة، للتأكد من أن كل شيء قد تم إعداده بالشكل الملائم؛
- ب) مناقشة، حيثما يكون ذلك ممكناً، القضية مع الضابط القائم بالتحقيق للتأكد من أنه أو أنها على دراية بالخلفية الكاملة للقضية؛
- ج) إعداد، في كافة القضايا باستثناء البسيطة منها، خطاب افتتاحي موجز أو ملخص للشهادة لمساعدة المستجوبين أو المحلفين على فهم ما تدور حوله القضية أو، إذا كان المدعي عليه يعترف بالذنب، لمساعدة المستجوبين أو القاضي على الحكم على المذنب؛
- د) إعداد خطة مؤقتة مشروطة لإعادة استجواب المدعي عليه وأي شهود دفاع معروفين؛
- هـ) إعداد ملخص مكتوب لأي مناقشة قانونية لتقديمه إلى المستجوبين أو القاضي؛ و
- و) تحديد الترتيب الذي سيقوم من خلاله شهود النيابة بالإدلاء بشهادتهم في قضايا المحكمة الملكية وقضايا محكمة الصلح والتي يحتمل استمرارها لأكثر من يوم واحد، حتى لا يضطروا للحضور إلى المحكمة لفترة أكثر من اللازمة.

6.2 يصل المحامي إلى المحكمة في الوقت المحدد لمقابلة الشهود و:

- أ) تقديم نفسه أو نفسها إليهم؛
 - ب) اطلاعهم، أو الترتيب لأن يقوم ممثل خدمة الشهود¹² باطلاعهم على بيانات الشهادة (أو المقابلات الشخصية المسجلة بالفيديو إذا لم يكن ذلك قد تم بالفعل) حتى يمكن تذكيرهم بالأحداث قبل الإدلاء بالشهادة.
 - ج) شرح ما سوف يحدث أثناء اليوم، بما في ذلك تأثير أية إجراءات خاصة تمت الموافقة عليها من جانب المحكمة لمساعدتهم على الإدلاء بشهادتهم؛ و
 - د) الإجابة عن أية أسئلة ربما تجول بأذهانهم إلى الحد الذي يسمح به القانون.
- 6.3 وعلى الرغم من ذلك، وبحكم قواعد مهنتهم، لا يمكن للمحامين بمناقشة الشهود بشأن الشهادة التي سيدلون بها، أو إخبارهم بشهادة الشهود الآخرين.

6.4 أثناء يوم المحكمة، يقوم المحامي بما يلي:

- أ) تقديم قضية الادعاء بكل صراحة، وبأمانة ونزاهة، والعمل في صالح تحقيق العدالة وليس بهدف شخصي للحصول على الإدانة؛

¹¹ حددت خدمة الإدعاء المعايير المتوقعة من المحامين الذين يظهرون في المحكمة نيابة عنها في المعايير الوطنية للدفاع، والمتاحة على موقعنا الإلكتروني (www.cps.gov.uk) أو عند الطلب (راجع الغلاف الخلفي للمزيد من التفاصيل)

¹² خدمة الشهود هي جزء من خدمة خيرية وطنية تقدم الدعم للشهود قبل وأثناء المحاكمة الجنائية

ب) إبلاغ شهود الادعاء - إما بشكل مباشر، أو إذا لم يستطع أو تستطع ترك قاعة المحكمة، عن طريق مساعد أو موظف بالمحكمة - بأية أسباب للتأخير؛

ج) معاملة الشهود والمدعى عليهم داخل المحكمة بطريقة محترمة ومطالبة المحكمة بالتدخل لإيقاف أية أسئلة غير ملائمة لشهود الادعاء؛ و

د) طلب المحكمة بالسماح لشهود الادعاء بترك المحكمة بمجرد الإدلاء بشهادتهم، إذا رغبوا في ذلك، وإذا لم يرغبوا في ذلك تكون هناك حاجة إجبارية لسؤالهم عن سبب إرادتهم في البقاء.

6.5 كما يتولى المحامي أيضا شخصياً أو من خلال مساعد:

أ) ترتيب تقديم المستندات القانونية في الوقت الملائم؛

ب) الاتصال بشهود الادعاء حتى يمكنهم الإدلاء بشهادتهم في الوقت المناسب وحتى يمكنه إبلاغهم بأية تأجيلات؛ و

ج) القيام بعمليات التحرير الأخيرة للوثائق المطلوبة نتيجة لقرارات المحكمة بشأن المناقشات القانونية.

6.6 إذا كان المدعى عليه مداناً، يقوم محامو الادعاء بمساعدة المستجوب أو القاضي في عملية الحكم، وفي حالة تأجيل النطق بالحكم، وفي القرارات المتعلقة بما إذا كان سيتم الإبقاء على المذنب في الحبس انتظاراً للحكم أم لا. نوضح المزيد عن دور وكيل النيابة في الحكم في المعيار 9.

التعامل مع عروض الإقرار بالجرم¹³

6.7 يعرض العديد من المدعى عليهم الإقرار بالجرم في بعض الجنح، أو في جنحة مختلفة أو على أساس تفسير خاص للأحداث. غالباً ما يحدث ذلك في اللحظة الأخيرة، قبل بداية المحاكمة بقليل. عندما يحدث ذلك، فإننا نقوم بما يلي:

أ) الأخذ في الاعتبار أية آراء يتم التصريح بها من جانب المجني عليه أو الأسرة عند تحديد ما إذا كان قبول الطلب في الصالح لعام أم لا؛

ب) ضمان أن المحكمة يمكنها أن تصدر حكماً يتلاءم مع خطورة الجنحة، مع الأخذ في الاعتبار مقتضيات الإقرارات المقترحة لمدى توافر الأوامر الإضافية. نتأكد من أن الأساس المقترح للإقرار ليس مبنياً على سوء فهم أو على مجموعة غير صحيحة من الحقائق وأنه لا يضر بمصالح المجني عليه. إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق على أساس الإقرار، يحق المحامي أن يطلب من المحكمة سماع الشهادة حتى يمكنها أن تحدد الأساس الذي يمكن من خلاله الحكم على الجاني؛ و

ج) التأكد من تسجيل أي أساس متفق عليه للإقرار والتوقيع عليه من جانب محامي الدفاع ومحامي الادعاء.

¹³ تقدم إرشادات النائب العام على قبول الالتماسات ودور وكيل النيابة في عملية الحكم دليلاً مفصلاً للمحاكم، وأعضاء النيابة العامة، ومحامي الدفاع والجمهور حول هذه المسألة، وهو متاح أيضاً على الموقع الإلكتروني www.attorneygeneral.gov.uk أو عند الطلب (راجع الغلاف الخلفي للمزيد من التفاصيل).

7 المعيار

سوف نقيّم احتياجات الضحايا والشهود، وإبلاغهم بشأن التقدم المحرز في قضيتهم وطلب الدعم الملائم لمساعدتهم في الإدلاء بشهادتهم على النحو الأفضل¹⁴

- 7.1 في تعاملاتنا مع الضحايا والشهود، فإننا نهتم بشكل خاص بواجبنا في تعزيز المساواة لتحقيق العدالة.
- 7.2 يتم تخصيص ضابط رعاية الشهود، أو في حالات خاصة، ضابط شرطة أو ضابط العائلات المسلوقة¹⁵ لكل قضية يمثل نقطة الاتصال الوحيدة المتاحة للضحايا والشهود منذ المثل الأول أمام القضاء وحتى نهاية القضية. يقوم بإبلاغ الضحايا والشهود بشأن التقدم المحرز في القضية في كافة مراحل إجراءات المحكمة، والتأكد من الوفاء باحتياجاتهم. كما أنه يتأكد من أن المجني عليه قد كتب، أو تم سؤاله عما إذا كان يرغب في كتابة، بيان شخصي للمجني عليه على أن يتم قراءته أمام المحكمة في حال ما إذا كان المدعى عليه معترفًا بالذنب أو كان مدانًا.
- 7.3 عندما يكون المدعى عليه غير معترف بالذنب، يتولى مسئول رعاية الشهود:
- (أ) إخطار الشهود المطلوبين للإدلاء بالشهادة المباشرة بتاريخ المحاكمة خلال مهلة زمنية محددة من استلام تلك المعلومة من خدمة الادعاء؛
- (ب) متابعة الإقرار بعدم ارتكاب، وتقديم الشهود العاديين المطلوبين لإحضار تقييم كامل بالاحتياجات للمحكمة. يتيح ذلك لهم الفرصة لمناقشة تحفظاتهم بشأن الحضور للمحكمة، بما في ذلك، على سبيل المثال، تقديم المساعدة من خلال حل المشاكل المتعلقة برعاية الأطفال وكذلك مشاكل وسائل النقل. كما أنه يمكن أيضا مسئول رعاية الشهود من الاستكشاف من خلال المناقشة مع الشهود ما إذا كانت هناك حاجة إلى توفير معايير أخرى تمكنهم من الإدلاء بشهادتهم على نحو فعال أم لا؛
- (ج) إجراء ترتيبات خاصة، إذا لزم الأمر، للشهود المعاقين، والشهود ذوي الحالات الطبية وكذلك الشهود المحتاجين إلى مساعدات تساعدهم على التواصل كأن يتم توفير مترجم وذلك من خلال إذن المحكمة في حالة الضرورة.
- (د) وحيثما يكون ملائمًا، يحيل الشاهد إلى جهة أخرى، على سبيل المثال مجموعة دعم متعلقة، والتي تقدم المزيد من المساعدة المتخصصة والمتطورة؛ و
- (هـ) مساعدة الشهود على التواصل مع دائرة الشهود¹⁶ التي تقدم لهم الدعم الوجداني والعملية في الفترة التي تسبق المحاكمة، وفي يوم المحاكمة، في حالات موافقة، بعدئذ، ويشمل ذلك منح الشهود الفرصة لزيارة المحكمة قبل تاريخ المحاكمة لمساعدتهم على الفهم الأفضل لعمل المحكمة ومنحهم الشعور بالمزيد من الراحة في يوم المحاكمة. يمكن تقديم بعض من هذا الدعم عن طريق خدمة دعم الضحايا.
- 7.4 يؤدي ضباط رعاية الشهود وظائف مماثلة عندما يكون الشاهد مطلوبًا للمثل أمام محكمة عليا لسماع الاستئناف.

¹⁴ راجع أيضا تعهد المدعي العام، بيان سياسة النيابة العامة الملكية بشأن الضحايا والشهود، قانون الممارسات لضحايا الجرائم وكذلك اتفاقية الشهود، كل ذلك متاح على موقعنا الإلكتروني (www.cps.gov.uk) أو عند الطلب (راجع الغلاف الداخلي للمزيد من التفاصيل).

¹⁵ ضباط الأسر المسلوقة (يعرف أحيانا باسم ضباط التواصل مع العائلات) هم ضباط شرطة مدربون على الربط بين المحققين، وأعضاء النيابة العامة وأسر الضحايا في الحالات التي تشمل الوفاة.

¹⁶ دائرة خدمة الشهود هي جزء من مؤسسة خيرية وطنية، وتقديم الدعم للضحايا، وكذلك تقديم الدعم للشهود قبل وأثناء المحاكمة الجنائية.

- 7.5 عند انتهاء القضية، يقوم مسئول رعاية الشهود بإبلاغ الضحايا والشهود العاديين بالنتائج من خلال وسائل الاتصال المفضلة لديهم خلال مهلة زمنية ضيقة من تلقي النتائج من المحكمة. كما أنهم يسألونهم أيضا عما إذا كانوا يحتاجون إلى المساعدة من أي خدمة دعم ذات صلة.
- 7.6 يعرض النائب العام في الحالات الملائمة مقابلة الشهود شخصيا لمناقشتهم بشأن حاجتهم إلى وجود معايير خاصة.
- 7.7 نقوم في بعض الحالات الاستثنائية جدًا بطلب الإذن من المحكمة بإخفاء هوية الشاهد حين يكون هناك مبررًا لذلك.
- 7.8 في حالات تشمل الوفاة، يعرض أعضاء النيابة العامة مقابلة أسرة المجني عليه في مرحلة مبكرة لإطلاعهم على طريقة التعامل مع القضية وما المتوقع حدوثه في كل جلسة من جلسات الاستماع في المحكمة¹⁷.

¹⁷ يعرف ذلك بخطة التركيز على المجني عليه. يمكن الحصول على المزيد من التفاصيل من خلال موقعنا الإلكتروني (uk.gov.cps.www) أو عند الطلب (راجع الغطاء الخلفي للمزيد من التفاصيل).

المعيار 8

سنشرح القرارات التي نتخذها للضحايا عندما نوقف القضايا أو نقوم بتعديل جوهري في التهم.

- 8.1 عندما نعتزم إيقاف قضية، أو نقوم بتعديل جوهري في التهم، فإننا نستشير الشرطة أو المحققين الآخرين، إلا إذا تعذر تنفيذ ذلك، قبل الوصول إلى قرار نهائي. عندما يكون القرار المقترح قائماً على المصلحة العامة، فإننا نأخذ في الحسبان أية آراء صرح بها المجني عليه بشأن التأثير الناتج عن الجريمة. في القضايا الملائمة، على سبيل المثال، قضية قتل مثلاً أو في حال أن يكون المجني عليه طفلاً أو شخصاً بالغاً معاقاً عقلياً طبقاً لما يحدده قانون القدرة العقلية لعام 2005، يجب أن يأخذ وكلاء النيابة في الحسبان أية آراء تم التعبير عنها من جانب عائلة المجني عليه.
- 8.2 عندما يقرر وكيل النيابة إيقاف قضية أو القيام بأي تعديل جوهري في التهم التي يواجهها المدعي عليه، فإنه يخطر المجني عليه خلال فترة زمنية محددة لشرح أسباب اتخاذه قراره أو قرارها. يحدد الخطاب بالتفصيل احتياجات المجني عليه والظروف الخاصة بالقضية.
- 8.3 يجب على المحامي التحدث مباشرة إلى الضحايا المعرضين للخطر أو المهددين إذا حضروا إلى المحكمة في يوم اتخاذ القرار، قبل إخطارهم كتابياً.
- 8.4 يعرض وكلاء النيابة مقابلة ضحايا جرائم بعينها بشكل شخصي للإجابة عن أي أسئلة لديهم بشأن التفسيرات المكتوبة التي قمنا بإرسالها إليهم.
- 8.5 يتم تطبيق مبادئ مشابهة في القضايا الخطيرة أو المعقدة عندما نقرر عدم تفويض الشرطة أو المحققين الآخرين بتوجيه الاتهام للمشتبه به، على الرغم من أنه في معظم القضايا تقوم الشرطة أو المحققون الآخرون بتقديم التفسير.

المعيار 9

سنساعد المحكمة في عملية إصدار الحكم ونسعى إلى مصادرة عائدات الجريمة¹⁸.

9.1 الحكم هو مسؤولية المحكمة. يتمثل دور النيابة في الحكم هو مساعدة المحكمة في عملية إصدار الحكم بالعقوبة من خلال إحاطتها علماً بكافة المعلومات ذات الصلة.

9.2 قبل جلسة سماع الحكم:

(أ) نقوم بتزويد الإصلاحيّة أو مصلحة الأحداث بملخص القضية بحيث يمكنهم إعداد تقرير يتماشى مع الواقع قبل النطق بالحكم وتقديمه للمحكمة.

(ب) يقوم مسئول رعاية الشهود بسؤال أو بالترتيب لضابط الشرطة أو المحقق الآخر لسؤال المجني عليه في ما إذا كان يرغب في كتابة بيان شخصي للمجني عليه أو تحديث بيان سابق؛

(ج) في الحالات التي يحتمل أن تكون فيها قضايا الحكم معقدة أو غير مألوفة، أو حين تطالبنا المحكمة بالقيام بذلك، نقوم بإعداد تقارير مكتوبة إلى المحكمة تلخص شروط وإرشادات الحكم ذي الصلة، وكذلك أية أوامر إضافية متاحة وأية معلومات أخرى ذات صلة لا تكون المحكمة قد أحاطت بها بعد؛ و

(د) عندما يقتضي الأمر، نقوم بإعداد طلبات مكتوبة لأي أوامر إضافية ملائمة مثل الأوامر الخاصة المناقبة للمجتمع أو أوامر الاعتقال.

9.3 في جلسة الاستماع يقوم المحامي بما يلي:

(أ) تلخيص وقائع القضية للمحكمة، من خلال التركيز على أية خصائص متفارقة للجريمة وأية عوامل مخففة تظهر في قضية النيابة؛

(ب) تزويد المحكمة، حيث كان ملائماً، بقائمة بالجرائم الأخرى التي يرغب المدعى عليه مراجعتها، حتى تتعكس في الحكم الذي تصدره المحكمة¹⁹؛

(ج) إبلاغ المحكمة بأية إدانات بإنذارات سابقة أو مشروطة، والإنذارات البسيطة²⁰ المسجلة ضد الجاني، مع تركيز الانتباه بشكل خاص على هؤلاء المدانين بجرائم مشابهة؛

(د) إبلاغ المحكمة بنتائج أية اختبارات للكشف عن المخدرات تم إجراؤه في قسم الشرطة؛ و

(هـ) فحص ما إذا كان تقرير ما قبل النطق بالحكم قد ارتكز إلى تقييم دقيق للدليل و، إذا لم يكن كذلك، يحيط المحكمة علماً بذلك.

¹⁸ تقدم إرشادات النائب العام حول قبول الاتهامات ودور المدعي في عملية الحكم دليلاً مفصلاً للمحاكم، وأعضاء النيابة العامة، ومحامي الدفاع والجمهور في هذه المسألة، وهو متاح أيضاً على الموقع الإلكتروني، www.attorneygeneral.gov.uk أو عند الطلب (راجع الغلاف الخلفي لمزيد من التفاصيل).

¹⁹ عندما يرفض المدعي عليه الاعتراف بالجريمة في المحكمة وكان قد أشار مسبقاً إلى أنه سيطلب المحكمة بأخذها في الاعتبار، ينظر وكلاء النيابة في ما إذا كان ينبغي اتهامه بها أم لا، موضحين لمحامي المدعي عليه أن الجريمة يمكن أن تخضع للمزيد من المراجعة.

²⁰ لا يمكن منح إنذار بسيط للأحداث. بل يمكن تعذيبهم، أو أن يوجه لهم تحذير نهائي. وللموائمة، نستخدم مصطلح إنذار في سياق هذه المعايير لتشير إلى هذه العقوبات أيضاً. لا يمكن منح إنذار مشروط للأحداث.

- 9.4 كما يلتفت المحامي أيضا الانتباه إلى تأثير تصرف الجاني عن طريق:
- (أ) تقديم التصريح الشخصي للمجني عليه إلى المحكمة، حيثما كان ذلك متاحاً؛
- (ب) مطالبة المحكمة بأن تفرض على الجاني
- (ج) تقديم دليل على تأثير الجريمة على المجتمع، عندما يكون ذلك ملائماً.
- 9.5 يتأكد المحامي أن المحكمة تراعي كامل الخيارات المتاحة أمامها قبل النطق بالحكم وذلك عن طريق:
- (أ) مطالبة المحكمة مراعاة الأوامر الإضافية التي يمكن أن تُتخذ ضد الجاني لتقليل فرص تكرار مثل تلك الجرائم في المستقبل أو لحماية المجني عليه من الجرائم المستقبلية. ويشمل ذلك الأوامر الخاصة بالسلوك المناهض للمجتمع، وأوامر الاعتقال، منع القيادة وأوامر منع الجرائم الجنسية؛
- (ب) مواجهة أية تهوين للأمر يقوم به الدفاع من شأنه أن ينتقص من شخص المجني عليه، أو يكون مضللاً أو غير ذي صلة بالاعتبارات الملائمة للحكم؛
- (ج) مطالبة المحكمة بدراسة أمر التخلص من أية عناصر مثل المخدرات أو الأسلحة التي كانت تحت سيطرة الجاني أو التي استخدمت في الجريمة؛
- (د) مساعدة المحكمة بشكل عام في عملية الحكم، من خلال لفت انتباه المحكمة إلى أية شروط قانونية ذات صلة، وإرشادات الحكم بالعقوبة والقضايا المتاحة بالدليل، بما في ذلك لفت الانتباه إلى الظروف المحيطة بالجريمة، كأن تكون الجريمة جريمة بدافع الكراهية مثلاً، حيث يطالب القانون المحكمة أن تعلن أية تغليظ لحكم كان قد فرضته نتيجة لذلك؛ و
- (هـ) يمكن للمحامي أيضاً أن يساعد المحكمة عن طريق تلخيص، في ضوء العوامل المذكورة في الفقرات 9.3 و 9.5، نطاق الحكم الذي تدخل في إطاره الجريمة الحالية.
- 9.6 بالإضافة إلى ذلك يقوم المحامي بمطالبة المحكمة بأن تفرض على الجاني دفع كل أو جزء من تكاليف متول القضية أمام المحكمة، إلا إذا كان هناك سبب ملائم لعدم قيامه بذلك.
- 9.7 لا تملك النيابة السلطة في استئناف الأحكام. ولكن في مجموعة محدد من قضايا المحكمة الملكية، يمكن للنائب العام إحالة الحكم إلى محكمة الاستئناف على أنه غير ملائم – وبمعنى آخر، أن الحكم يتعدى النطاق الذي يعتبره القاضي معقولاً. نحن نقرر، بأسرع ما يمكن بعد الحكم، ما إذا كنا سنطالب النائب العام بالقيام بذلك أم لا. يمكن للنائب العام أيضاً أن يقوم بالنظر في أمر الإحالة بمبادرة خاصة شخصية أو بناء على طلب المجني عليه أو أحد أعضاء عائلته. عندما يقرر النائب العام إحالة الحكم، يجب عليه أو عليها تنفيذ ذلك خلال 28 يوماً من الحكم.
- 9.8 يقوم مسنول رعاية الشهود بإخطار المجني عليهم والشهود العاديين بالحكم الذي فرضته المحكمة خلال فترة زمنية قصيرة، مع توضيح ما يعنيه الحكم بلغة سهلة.

مصادرة عوائد الجريمة

- 9.9 عندما يبدو في بعض الحالات أن المشتبه به أو المدعى عليه قد استعاد أو تربح من الجريمة، وبخشي أنه سوف يستخدم أو يتصرف في الأصول، نطلب من القاضي إصدار أمر تحفظ خلال فترة زمنية قصيرة لتطلب من الشرطة أو محققين آخرين، منع المشتبه به أو المدعى عليه من التعامل بها أو التصرف فيها. كما نقدم المشورة للشرطة أو للمحققين الآخرين أيضا عندما نرى أن إصدار أمر اعتقال قد يكون مناسباً. في أقرب وقت ممكن بعد صدور الأمر، نقوم بإرسال نسخة منه إلى المشتبه به أو المدعى عليه والجهات ذات الصلة، مثل البنوك وجمعيات البناء، التي يمكنها إيقاف المشتبه به أو المدعى عليه عن استخدام الأموال أو الأصول التي حصل عليها. في بعض الأحيان، نطلب من الشرطة أو المحققين الآخرين القيام بذلك نيابة عنا.
- 9.10 كما ننظر فيما إذا كانت هناك حالات أخرى وردت من الشرطة أو محققين آخرين قد يكون من المناسب فيها مصادرة العوائد الناجمة من الجريمة التي ارتكبتها المدعى عليه. إذا كانت القضية مناسبة لذلك، فإننا نطلب من الشرطة على الفور أو محقق آخر معرفة ما إذا كان الشخص لديه أصول كافية لدعم تقديم طلب للمحكمة بمصادرتها.
- 9.11 عندما يدان المدعى عليه، ويبدو من المناسب مصادرة العوائد المتأتية من ارتكاب الجريمة، نطلب من المحكمة تحديد جدول زمني لإجراءات المصادرة، ما لم تكن القضية واضحة ومباشرة للحكم بالمصادرة في نفس وقت محاكمة الجاني.
- 9.12 في أقرب وقت ممكن بعد أن يتم تعيين جدول زمني، نطلب من الشرطة أو محقق آخر إنهاء التحريات حول الموقف المالي للجاني وممتلكاته.
- 9.13 قبل جلسة الاستماع الخاصة بمصادرة الممتلكات، نرسل إلى المحكمة والجاني موجزاً بالأصول التي تم اكتشافها حتى يمكن البت في أي منازعات حول الملكية أو القيمة من قبل المحكمة. نطلب من المحكمة تقرير المبلغ الذي يجب على الجاني دفعه.
- 9.14 على الرغم من أن موظفي المحكمة هم المسؤولون عن جمع المبلغ المصادرة في بعض القضايا، فإننا نقوم بتنفيذ هذا العمل في القضايا أكثر تعقيداً، على سبيل المثال، حينما يجب بيع عقار لتوفير سيولة نقدية. قد يقتضي ذلك تعيين حارس قضائي.
- 9.15 إننا نستخدم سلطاتنا في إعادة القضية إلى المحكمة عندما يحاول الجاني تأخير الدفع أو الامتناع عنه.

المعيار 10

سننظر في ما إذا كنا سنمارس حقوقنا في الاستئناف عندما يتيقن لنا أن المحكمة قد اتخذت قراراً قانونياً غير صائب.

10.1 تتمتع النيابة بحقوق محدودة في ما يتعلق بالاستئناف. فنحن من نقرر إذا ما كان يجب الاستئناف بشأن قرارات المحكمة في الحالات التالية:

(أ) على الفور، في القضايا الخطيرة حيث يحكم قضاة الصلح بإطلاق السراح بكفالة، في حين نعتقد نحن أنه يجب استمرار حبس المدعى عليه على ذمة التحقيق في انتظار إعادة النظر في إطلاق السراح بكفالة من قبل قاضي المحكمة الملكية؛

(ب) في غضون 24 ساعة، مع موافقة رئيس النيابة الملكية أو رئيس الشعبة الرئيسية ذات الصلة، حيث يوقف القاضي القضية قبل السماح لهيئة المحلفين بالنظر في الأدلة، في تلك الحالة يمكن أن يعاد النظر في القضية من قبل محكمة الاستئناف في أقرب وقت ممكن، و

(ج) في غضون فترة زمنية محددة بعد صدور الحكم في مجموعة محددة من القضايا حيث يمكننا أن نطلب من النائب العام إحالة الحكم إلى محكمة الاستئناف نظراً لأن الحم الصادر كان متساهلاً على نحو غير ملائم. كما أننا سنحيل القضية أيضاً إلى النائب العام حين يبلغنا أي شخص أنه يرى أن الحكم غير مناسب، فإذا ما رأينا نحن أنه غير مناسب، في تلك الحالة نبليغ الشخص المعني بحقه في تقديم شكوى إلى النائب العام مباشرة. كما أننا نخاطر المجني عليه أيضاً أو أسرته بحقه أو بحقها في تقديم طلب إلى النائب العام مباشرة لمطالبة النائب العام بإحالة الحكم إلى محكمة الاستئناف.

10.2 كذلك فإننا ننظر فيما إذا كان سيتم استخدام أي استئنافات أخرى حيث نعتقد أن المحكمة لم تتبع الإجراء الصحيحة، أو أنها اتخذت قراراً خاطئاً على قدر كبير من الخطورة، أو عند الحاجة إلى تفسير قانون ما من قبل محكمة أعلى في الدرجة.

10.3 عندما يستأنف المدعى عليه ضد قرار من المحكمة، فإننا نقوم بتعيين محامي لتمثيلنا أو لمساعدة المحكمة، باستثناء في عمليات الاستئناف المقدمة ضد الأحكام الصادرة عن محكمة الاستئناف، حينما يبدو لنا إذا ما كان هناك سبب مقنع لذلك.

10.4 عندما تتخذ محكمة الاستئناف قراراً، ونرغب في استئناف القرار مرة أخرى، فإننا نقرر ما إذا كنا سنطلب من محكمة الاستئناف التصديق على أن هناك نقطة قانونية ذات أهمية بالنسبة للرأي العام في هذه القضية يجب أن تبت فيها المحكمة العليا. كما أننا نحضر ونتواجد في المحكمة العليا لمساعدتها في القضايا التي تحال إليها من قبل المدعى عليه.

10.5 إننا نبقي المجني عليهم على اطلاع بالتقدم المحرز في أي استئناف، ونشرح تأثير قرار المحكمة عليهم.

المعيار 11

سنتعامل على الفور وبشكل منفتح مع الشكاوى الخاصة بقراراتنا والخدمة التي نقدمها.

- 11.1 إن هدفنا هو التعامل مع الشكاوى المتعلقة بمستوى الخدمة التي نقدمها في أسرع وقت ممكن.
- 11.2 إذا كان بإمكاننا حل هذه الشكاوى على الفور فسوف نعمل على ذلك، وإذا لم يكن كذلك، سيتم تسجيل الشكاوى رسمياً ثم يتم التعامل معها بشكل مرحلي، حيث تنتظر في البداية على المستوى الداخلي.
- 11.3 نعمل على تسجيل الشكاوى في كل مرحلة في أسرع وقت ممكن، وتقديم رد وافٍ في أقرب فرصة ممكنة، في غضون فترة زمنية محددة عموماً.
- 11.4 نحن نرفض التعامل مع الشكاوى المقدمة بعد الأحداث المتعلقة بها بفترة تزيد عن 6 شهراً ما لم يكن هناك سبب وجيه لهذا التأخير.
- 11.5 كما أننا نرد على الشكاوى بصراحة وبمصادقية تامة، مع تجنب استخدام المصطلحات أو اللغة الفنية، وكذلك تقديم ردود شافية تتناول جميع القضايا الجوهرية. نحن نعترف بالخطأ ونقدم الاعتذار، عندما يكون ذلك ممكناً. كما أننا نوجز الدروس المستفادة وأي خطوات تُتخذ من شأنها منع تكرار ذلك.
- 11.6 عندما تثير الشكاوى مسائل تتعلق بجهة أخرى، مثل الشرطة أو المحاكم، فإننا نحاول توفيق رداً مع الجهة المعنية، أو نتفق معها على أنها سوف ترد مباشرة على النقاط ذات الصلة وتبلغ مقدم الشكاوى بالمسؤول عن الرد على الشكاوى.

المعيار 12

سنخراط مع المجتمعات المحلية بحيث نكون مدركين لمخاوفهم عندما نتخذ القرارات.

- 12.1 نحن نوضح دورنا للمجتمعات المحلية ونتشاور معهم بشأن وجوب تحديد أولوياتنا وذلك من خلال الجماعات المحلية واللجان.
- 12.2 تقوم المجموعات ولجان التدقيق²¹ بتقديم تعليقاتها بشأن الطريقة التي يحتمل أن تنظر بها المجتمعات المحلية إلى عملية اتخاذنا للقرار وإجراءات التعامل مع القضايا الخاصة بنا.
- 12.3 نحن نستخدم تلك التعليقات لإعادة النظر في الطريقة التي نتبعها في التعامل مع القضايا
- 12.4 نحن نعمل مع الشرطة والسلطات المحلية للاستجابة للأولويات التي تنشأ في الأحياء والمجتمعات المحلية المجاورة، مثل السلوك المناهض للمجتمع.

²¹ يمكنك الحصول على مزيد من المعلومات حول تلك المجموعات واللجان عبر موقعنا الإلكتروني (www.cps.gov.uk) (انظر الغلاف الخلفي لمزيد من التفاصيل).

هذه وثيقة عامة

تتوفر نسخ من هذه الوثيقة والمعلومات بلغات وتنسيقات أخرى من خلال :

قسم الاتصال بالنيابة العامة الملكية
روز كورت
2 ساوثوورك بريدج
لندن SE1 9HS

البريد الإلكتروني: publicity.branch@cps.gsi.gov.uk

لمزيد من المعلومات حول خدمة النيابة العامة الملكية، ولاستعراض أو تنزيل نسخة إلكترونية من هذه الوثيقة، يرجى زيارة موقعنا الإلكتروني على العنوان:

www.cps.gov.uk

حقوق الطبع والنشر محفوظة
طبع بواسطة بلاك برنز أوف بولتون